

# **ولاية المظالم في عهد رسول الله ﷺ**

**احمد محمد هزاع**



## ولاية المظالم في عهد رسول الله ﷺ

احمد محمد هزاع

### مقدمة :

ذهب أحد الباحثين<sup>١</sup> إلى القول بأن تركيز السلطات في يد الرسول ﷺ ، يجعل من الصعب التسليم بوجود ولاية للمظالم بشكلها المعروف في عهده ﷺ .

وقد برر ذلك من خلال تمحيص عدد من الوقائع كان قد اعتبرها بعض الفقهاء من قبيل نظر المظالم على النحو التالي :

١ - واقعة السقاية التي حدثت بين الزبير بن العوام وبين الأنصاري واعتبرها البعض من قبيل نظر المظالم<sup>٢</sup> ، ورفض البعض الآخر ذلك وقالوا بأنها واقعة قضاء عادي<sup>٣</sup> ؛ حيث علق الباحث بقوله إن أياً من الفريقين لم يحالفه الصواب ، فليس في الواقعة ظلم، بل إنها مجرد خلاف على السقاء، ولم يصدرُ حكم قضائي، بل الثابت أن الرسول ﷺ نذب الزبير إلى الاقتصار على بعض حقه عن طريق التوسط<sup>٤</sup> والصلح، فلما لم يرض الأنصاري طلب من الزبير أن يستوفي حقه، ثم يترك الماء للأنصاري<sup>٥</sup>، والصلح نوع من التحكيم<sup>٦</sup>.

٢ - ومحاسبة الرسول لابن اللثبية اعتبرها البعض أساساً لنظر المظالم<sup>٧</sup> ؛ مع أن الواقعة لا تدخل في اختصاصات والي المظالم ؛ حيث لا يمكن اعتبار ما قام به ابن اللثبية من قبيل تعدي الولاية على الرعية ، ولا هو من قبيل جور العمال فيما يجبونه من أموال ، ولا هو من قبيل الغصب ، فالأمر لم يتجاوز قبول هدية لم يكن يعلم ابن اللثبية على الأرجح بحرمتها، كما لا تشير الواقعة إلى أنه طلبها من بني سعد أو أخذها منهم جبراً، كما لم يثبت أنه تنازل عن جزء من الصدقات لقاء هذه الهدية ؛ وقد يكون السبب في غضب رسول الله ﷺ هو رغبته في تجنب عماله مواطن الشبهات ،

(١) د . محمد عبد المعطي فرهود : ولاية المظالم ص ٧٤ .

٢- الماوردي: الأحكام السلطانية ص ١٤٨ ، وأبو يعلى ص ٧٤ ، النويري: نهاية الأرب السفر السادس ص ٢٦٨-٢٦٩ .

٣- ظافر القاسمي : نظام الحكم ص ٥٥٧ ، د. حمدي عبد المنعم: ديوان المظالم ص ٥٠-٥١ ، د. صابر دياب: ولاية المظالم ص ٣٩ ، د. محمد عبد القادر شيبه الحمد: الولاية القضائية ج ١ ص ٣٦٠ ، د. سعود بن سعد آل دريب: التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية ج ١ ص ١٨٢ الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م مطابع دار الهلال للأوقست الرياض .

٤- النويري نهاية الأرب السفر السادس ص ٢٦٩ .

٥- يقول النويري " فكان الحسم بحكم أقرب إلى حكم القضاء أو أخذ مظهره " نهاية الأرب السفر السادس ص ٢٦٩ ، د. محمد عبد المعطي فرهود ولاية المظالم ص ٨٨ .

٦- الكتاني: التراتيب الإدارية ج ١ ص ٢٣٦-٢٣٧ ، ظافر القاسمي: نظام الحكم ص ٥٥٧ ، د. علي عبد القادر: الوظيفة العامة ص ٤٨ ، د. سعود آل دريب: التنظيم القضائي ج ١ ص ١٨٣ ، د. محمد عبد القادر شيبه الحمد الولاية القضائية ج ١ ص ٣٦٢-٣٦٣ .

أو لبيان حكم الشرع بوضوح ، خاصة وأنه قد يحمل سكوته ﷺ أنه سنة تفريرية، ولذا كان من الضروري حسم القضية<sup>١</sup>.

وشبيه بهذه الواقعة ما وقع بين عبد الله بن راحة ويهود خيبر<sup>٢</sup>.

٣- وكذلك ما فعله خالد بن الوليد في بني جذيمة لا يعتبر من قبيل نظر المظالم<sup>٣</sup>، فقد كان خالد قائداً لسرية مهمتها دعوة هؤلاء القوم إلى الإسلام، وبالتالي فلم يكن والياً عليهم، ولم يكونوا من رعيته. ثم إن خالداً كما أسلفت- اعتذر بأن عبد الله بن حذافة السهمي أمره بذلك، ولعل الأمر يكون قد التبس على هذا الأخير<sup>٤</sup>.

٤- كان لسمرة بن جندب نخلأ في بستان رجل من الأنصار فكان يدخل عليه هو وأهله فيؤذيه فشكا الأنصاري لرسول الله ﷺ ما يلقاه من سمرة، فقال الرسول ﷺ لسمرة: بعه فأبى، قال: فاقلعه. فأبى، قال: هبه ولك مثلها في الجنة. فأبى. فقال له الرسول ﷺ: أنت مضار. وقال للأنصاري: إذهب فاخلع نخله<sup>٥</sup>.

والذي يبدو كذلك أن هذه الواقعة لا تتطوي على مظالم، ولم ينظرها الرسول ﷺ على أنها كذلك ، ويؤكد ذلك أن أبا يعلى أورها في فصل الحسبة ولم يذكرها ضمن فصل المظالم ، فضلاً عن أن سمرة لم يكن من أصحاب النفوذ أو السلطان<sup>٦</sup>. ومن هنا لا يتفق مع من اعتبرها من المظالم<sup>٧</sup>.

٤- وقضية عزل العلاء بن الحضرمي عن البحرين والتي كانت بسبب شكوى قدمها أهلها ضده ؛ حيث تم تعيين أبان بن سعيد مكانه، وقد أورها البعض ضمن نظر الرسول ﷺ للمظالم<sup>٨</sup> وهي ليست كذلك ،

١- د. محمد عبد المعطي فرهود ولاية المظالم ص ٨٨ - ٨٩ .

٢- ادخلها البعض ضمن محاسبتها ﷺ لعماله : د. علي عبد القادر: الوظيفة العامة ص ٤٧، وأدخلها آخرون في نظر المظالم د. عبد الرزاق الفحل: ديوان المظالم ص ١٣٥. وتوجز الواقعة في أن عبد الله بن راحة كان يأتي يهود خيبر كل عام فيخرص عليهم الجزية-أي يقدر ما عليها من الرطب والتمن ثم يضمنهم الشطر، فشكوا إلى رسول الله ﷺ شدة خرصه، وأرادوا أن يرشوا عبد الله فافكر عليهم ذلك، وأكد لهم أن بغضة لهم لا يحمله على عدم العدل بينهم. انظر: الكاندهلوي: حياة الصحابة ج ٣ ص ١٠٨. د. محمد عبد المعطي فرهود : ولاية المظالم ص ٨٨ .

٣- د. سعيد الحكيم الرقابة على أعمال الإدارة ص ٥٩٥، د. حمدي عبد المنعم ديوان المظالم ص ٥٠، د. سليمان الطمراوي السلطات الثلاث ص ٤٣٥، عمر بن الخطاب ص ٣٤٦، د. عبد الرزاق الفحل ديوان المظالم ص ١٣٦.

٤- د. محمد عبد المعطي فرهود ولاية المظالم ص ٨٩ .

٥- أبو يعلى : الأحكام السلطانية ص ٣٠١.

٦- د. محمد عبد المعطي فرهود ولاية المظالم ص ٨٩ .

٧- د. عبد الرزاق الفحل: ديوان المظالم ص ١٢٢ - ١٣٣، د. حمدي عبد المنعم: ديوان المظالم ص ٥١، د. أحمد ثلبي: موسوعة النظم ج ٨ ص ٢٣٩.

٨- د. حمدي عبد المنعم: ديوان المظالم ص ٥١- ٥٢، د. محمد عبد القادر شيبه الحمد: الولاية القضائية ج ١ ص ٣٦٢، د. سعيد الحكيم: الرقابة على أعمال الإدارة ص ٥٩٦، د. عبد الرزاق الفحل: ديوان المظالم ص ١٣٥.

إذ بالرجوع إلى طبقات ابن سعد - التي نقل عنها هذا الأثر - لا تجد ذكراً لسبب شكوى أهل البحرين من العلاء ، ولذلك لا يبقى إلا استخلاص ذلك من وصية الرسول ﷺ لخلفه - أبان بن سعيد - بأن " يكرم سرائهم" <sup>١</sup> ، وبما يفهم منه أن العلاء من الممكن أن يكون قد اشتد عليهم ، ولم يفرق بين كبرائهم وبين عامتهم <sup>٢</sup> .

ثم إن العلاء كان واحداً من النفر الذين ولاهم رسول الله ﷺ على الصدقات <sup>٣</sup> ، ولعل العلاء اشتد عليهم في ذلك فكرهوا شدته وكادوا له . وهو افتراض أيضاً مبني على واقعة حدثت في عهد عمر للمغيرة بن شعبة الذي استعمله عمر على البحرين، وكرهوه فعزله عمر ؛ وهو على نحو ما يرويه ابن القيم حيث قال : استعمل عمر بن الخطاب المغيرة بن شعبة على البحرين، فكرهوه وشكوه إلى عمر فعزله. ولما خافوا أن يرده عليهم قال دهقانهم : إن فعلتم ما أمركم به لم يرده عليكم. قالوا: مرنا بأمرك قالوا تجمعون مائة ألف درهم حتى أذهب بها إلى عمر، وأقول إن المغيرة اختان هذا ودفعه إلي، فجمعوا ذلك، فأتى عمر. فقال يا أمير المؤمنين: إن المغيرة اختان هذا فدفعه إلي. فدعا عمر المغيرة. فقال: ما يقول هذا؟ قال كذاب. أصلحك الله. إنما كانت مائتي ألف. فقال: ما حملك على ذلك؟ قال: العيال والحاجة. فقال عمر للدهقان: ما تقول ؟ فقال لا والله لأصدقنك . والله ما دفع لي قليلاً ولا كثيراً. ولكن كرهناه وخشيناً أن ترده علينا. فقال عمر للمغيرة : ما حملك على هذا ؟ قال : إن الخبيث كذب علي فأردت أن أخزيه <sup>٤</sup> .

وانتهي هذا الباحث إلى القول بأنه لم تكن هناك ولاية للمظالم بالشكل المعروف في العهد النبوي وأن ما صدر عن بعض ولاته، لا يعدو أن يكون خطأ في التقدير، بينه الرسول ﷺ على سبيل التقنين والتشريع.

ولأن العدل كان السمة الغالبة للمجتمع، فكان من النادر أن تقع مظالم، سواء من الأفراد العاديين أو من ذوي الوظائف العامة ؛ خاصة وأن المسلمين الأول حفظوا وعملوا بقول الله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذْكُلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) <sup>٥</sup> .

(١) سرائهم : كبرائهم. وسراة كل شيء أعلاه. ومنه سراة النهار أي ارتفاعه. وقوله تعالى : " قد جعل ربك تحتك سراً " أي نهراً يسري وقيل بأن ذلك من السرو أي الرفعة. يقال رجل سرو. الأصفهاني: المفردات كتاب السين مادة "سرى" ص ٢٣١.

(٢) د . محمد عبد المعطي فرهود ولاية المظالم ص ٩٠ .

(٣) ابن الأثير الكامل في التاريخ مجلد (٢) ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٤) ابن القيم الطرق الحكيمة ص ٣٧ .

(٥) سورة البقرة الآية ١٨٨ . يعلق د. محمد البهي بأن الآية تجعل قبول الربح غير المشروع عن طريق ما يعطى لأصحاب السلطة والتفويض في الحكم من رشاوى في صور عديدة أكلاً لأموال الناس في معصية وتجشم شفاعته هذا الأكل الآثم بأنه عن تخطيط وعلم مسبق بعدم مشروعيته وعدم حله ، فهو جريمة مقصودة ومعروف آثارها، والحكام الذين مكثوا لفريق من الناس أن يأكل أموال فريق آخر منهم بالإثم والباطل - عن

وفهموا قول رسول الله ﷺ : " هدايا الأمراء غلول ". وقوله ﷺ : " من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطاً فما فوقه كان غولاً يأتي به يوم القيامة " .<sup>٢</sup>

ورفض رسول الله ﷺ قبول ابن اللثبية للهدايا ؛ وقوله في خطبته تعليقاً على هذا التصرف : " والذي نفسي بيده لا نستعمل رجلاً على العمل مما ولأنا الله فيغل منه شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته، إن كان بغيراً له رغاء وإن بقرة لها خوار أو شاة تيعر " .<sup>٣</sup>

والخلاصة أنه لم تكن هناك فرصة لوقوع مظالم بالشكل المعروف من الولاية في عهد النبي ﷺ ، حيث كان الرسول ﷺ يؤكد على العدل ، وأن الجميع أمام الشريعة سواسية، ويسري على الحاكم في الدولة الإسلامية ما يسري على المحكوم دون تمييز المركز اجتماعي أو اعتبار وظيفي. وقد ضرب الرسول ﷺ المثل بنفسه في ذلك .<sup>٤</sup>

وكان ﷺ يقول " إنما هلك اللذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم

طريق قبول الرشوة في صورة ما فهولاء باثروا الظلم من مكان إقامة العدل ومكنوا للعدوان على فريق من الناس من مكان الولاية العامة التي هي لصالح الناس جميعاً " الدين والدولة ص ١٣٥ . د. محمد عبد المعطي فرهود ولاية المظالم - حاشية ص ٨٣ .

(١) فتح الباري ج ١٣ ص ٦٣٩ متن ٣ باب تحريم هدايا العمال ، المصنف لابن أبي شيبة (٥) ص ٢٢٨، سنن البيهقي كتاب آداب القاضي حديث رقم ٢٠٩٧٨، وعند أحمد بلفظ : "العمال" من حديث أبي حميد الساعدي حديث رقم ٢٤٣١٨، أبو الطيب صديق بن حسن: الروضة الندية شرح الدرر البهية ج ٢ ص ٢٥١.

(٢) ابن أبي شيبة : المصنف - مجلد (٥) ص ٢٢٩.

(٣) صحيح البخاري كتاب الهبة حديث رقم ٢٥٩٧، كتاب الأيمان والنذور حديث رقم ٦٦٣٦، كتاب الحيل حديث رقم ٦٩٧٩، كتاب الأحكام ٧١٧٤، ٧١٩٧، صحيح مسلم كتاب الإمارة حديث رقم ٤٨٤٣، ٤٨٤٥، سنن أبي داود كتاب الخراج حديث رقم ٢٩٤٨، مسند أحمد حديث أبي حميد الساعدي حديث رقم ٢٤٣١٥، سنن الدارمي كتاب الزكاة حديث رقم ١٧٢٢، كتاب السير ٢٥٤٨، مسند الحميدي مسند أبي حميد الساعدي حديث رقم ٨٧٩، سنن البيهقي كتاب الزكاة حديث رقم ٧٩١٤، كتاب الصدقات والنذور حديث رقم ١٣٥٥٢، كتاب آداب القاضي ٢٠٩٧٧، ابن أبي شيبة: المصنف المجلد الخامس ص ٢٢٩، الكاندهلوي حياة الصحابة ج ٣ ص ٤١٦ - ٤١٧، ابن القيم: الطرق الحكيمة ص ٢٤٨، الكتاني: التراتيب الإدارية ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٧، د. سعود آل دريب: التنظيم القضائي ج ١ ص ١٨٣، ظافر القاسمي: نظام الحكم ص ٥٥٧، د. محمد عبد القادر شيبه الحمد: الولاية القضائية ج ١ ص ٣٦٢ - ٣٦٣، د. علي عبد القادر مصطفى: الوظيفة العامة ص ٤٨، ابن الأزرق: بدائع السلك ج ١ ص ٣٤١ - ٣٤٢، د. محمد عبد المعطي فرهود : ولاية المظالم - المرجع السابق - ص ٨٤ . وفي مسند الإمام أحمد عن أبي هريرة حديث رقم ٨٤٢٣ (٢/٣١٧)، وفي صحيح مسلم كتاب البر والصلة والآداب حديث رقم ٦٧٨٤ - وكأن رسول الله ﷺ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَخَذْتُ عِنْدَكَ عَهْدًا أَنْ تُخَلِّفَنِي إِذَا أَنَا بِشَرٍّ فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَنْتَ؟ أَوْ جَنَّاتُكَ أَوْ لَعْنَتُكَ فَأَجْعَلَهَا لِي صَلَوةً وَزَكَاةً وَكَرَمَةً تَقَرِّبُهَا إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(٤) قال في خطبة له ﷺ " أيها الناس إنه قد دنا مني حقوق بين أظهركم فمن كنت جللت له ظهره فهذا ظهري فليستد منه ومن كنت شمتت له عرضاً فهذا عرضي فليستد منه ومن أخذت له مالاً فهذا مالي فليأخذ منه، ولا يخش الشحنة من قبلي فإنها ليست من شأني، ألا وإن أحبك إلى من أخذ مني حقاً إن كان له، أو حلفتي فلتحت ربي وأنا طيب النفس ثم نزل فصلي الظهر ثم رجع إلى المنبر فعد لمقاتلة الأولى فادعى عليه رجل بثلاثة دراهم فأعطاه عرضها ثم قال: أيها الناس من كان عنده شيء فليؤده، ولا يقل فضوح الدنيا، ألا وإن فضوح الدنيا أهون من فضوح الآخرة " الكامل في التاريخ لابن الأثير مجلد ٢ ص ١٨٣-١٨٤. د. محمد عبد المعطي فرهود : ولاية المظالم ص ٨٤ .

الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها<sup>(١)</sup>. وقال ﷺ: أبلغوني حاجة لا يستطيع إيلاعها، فإن من أبلغ ذا سلطان حاجة لا يستطيع ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الأقدام<sup>(٢)</sup>.

ومع هذا يبدو لي أن نظر المظالم تاريخياً يرجع لحلف الفضول الذي عقد في الجاهلية بين بطون قريش عندما انتشرت بينهم الرئاسة وتعددت وشاهدوا من التغالب والتجاذب ما لم يكفهم عنه سلطان قاهر فعقدوا بينهم حلفاً لإنصاف المظلوم ورد المظالم<sup>(٣)</sup>.

**قضاء المظالم في عهد الخلفاء الراشدين:**

كما سلف فقد تطور الوضع السياسي والتنظيمي بعد اتساع الفتوحات . فاتخذ أبو بكر ﷺ بيتاً للمال، وأنشأ عمر ﷺ الدواوين، وفي عهده كان استقلال القضاء واستمر الخلفاء في محاسبة عمالهم وأمرائهم على الأمصار<sup>(٤)</sup>.

للفقيه في هذا الصدد قولان:

**الأول:** ذكر أنه لم ينتدب للمظالم من الخلفاء الأربعة أحد<sup>(٥)</sup>. وهو ما فسره البعض أنهم لم ينتصبوا إليها انتصاباً خاصاً، بل كانت مهمتهم مندرجة في أعمال الخلافة<sup>(٦)</sup>، وقد تكون العلة في أن الخلافة في نظرهم - كما قال ابن طباطبا - أشبه بالرتب الدينية من الرتبة الدنيوية<sup>(٧)</sup>.

**أما الثاني:** فقد ذكر أن الخلفاء نظروا المظالم سواء بطلب من أحد الرعية أو بدون طلب<sup>(٨)</sup>. والواقع أن أبا بكر ﷺ اقتصى في قضائه أثر الرسول ﷺ؛ فقد روى أنه ﷺ كان إذا ورد عليه الخصوم نظر في كتاب الله تعالى وعلم من الرسول ﷺ في ذلك الأمر سنة قضى بها فإن أعياء خرج في

- 
- (١) رواه مسلم  
(٢) مسند أبي داود ج ٣: ٣١  
(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، المرجع السابق ص ٧٩.  
(٤) السيوطي: تاريخ الخلفاء ص ٩٠. د. محمد عبد المعطي فرهود: ولاية المظالم ص ٩٠.  
(٥) السيوطي: تاريخ الخلفاء المرجع السابق ص ١٥٦.  
(٦) د. محمد عبد المعطي فرهود: ولاية المظالم ص ٩٠ - ٩١.  
(٧) الماوردي: الأحكام السلطانية ص ١٤٩، ولأبي يعلى ص ٧٥، النويري: نهاية الأرب السفر السادس ص ٢٦٩، الشيزري: المنهج السلوك ص ٥٦٤.  
(٨) د. محمد عبد القادر شيبه الحمد: الولاية القضائية ج ١ ص ٣٨٠، د. حمدي عبد المنعم: ديوان المظالم ص ٦٩.  
(٩) ابن طباطبا: الفخري في الأدب السلطانية ص ٢٨. د. محمد عبد المعطي فرهود: ولاية المظالم ص ٩١.  
(١٠) ظافر القاسمي: تنظيم الحكم في الشريعة ص ٥٥٨، د. سعود آل دريب: لتنظيم القضائي ج ٢ ص ٢٢٤ - ٢٢٥. د. محمد عبد المعطي فرهود: ولاية المظالم ص ٩١.

سائر المسلمين وقال آتاني كذا وكذا فهل كلمتهم أن رسول الله ﷺ قضى في ذلك بقضاء ، فربما اجتمع عليه النفر كلهم يذريه عن رسول الله ﷺ قضاء فيه .

فيقول أبو بكر : الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا فإن أعياء أن يجد في سنة النبي ﷺ جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم فإن أجمع رأيهم على أمر قضى به<sup>(١)</sup>. وكان أبو بكر ﷺ يختار عماله من بين مجموعة يكونون هم أكثر علماً وعملاً ويحاسبهم بعد فراغهم من عملهم، ويتتبع مظالم الولاة<sup>(٢)</sup>.

ويروي أنه قال لرجل شكاً إليه عاملاً قطع يده، لأن كنت صادقاً لأهينك منه<sup>(٣)</sup>. فقد بلغ ﷺ مبلغاً من العظمة وإجادة التأثير في الرعية وانقياد الرؤوسين إلى إطاعة أوامره وكانت طاعته واجبة ناصر ولي الأمر الحق وقاد ولاية إلى سبيل الرشاد<sup>(٤)</sup>.

ومن المعلوم أن خلافة أبي بكر ﷺ كانت عربية صرفة ، لم تتأثر بما حولها من نظم، في فارس أو الروم، ومع ذلك، فقد مثلت الحلقة القوية بين عهدين: عهد الرسول ﷺ ، ثم عهد الفتح الإسلامي لمعظم البلدان التي كانت خاضعة للفرس والروم ومن ثم قيام الدولة الإسلامية في خلافة عمر ﷺ . ورغم أن خلافة أبي بكر ﷺ انقضت معظمها في حرب المرتدين، إلا أنه لم يغفل الرعية، وسؤالهم عن أمرائهم، وتقدم أنه ﷺ لما اعتمر سأل أهل مكة عن واليهم، وعما إذا كان أحد يشتكي ظلاماً أو يطلب حقاً، فما أتاه أحد وأثنوا على واليهم خيراً.

وكما سلف فإن عمر بن الخطاب ﷺ اختط نظام القضاء ، وأولى القضاء عناية كبيرة ؛ سواء بفصل القضاء عن الولاية، أو لجعل القضاء مخصصين لمهمة وحيدة وهي الفصل في الخصومات ؛ فولى أبا الدرداء قضاء المدينة وولى شريحاً قضاء البصرة ، وولى أبا موسى الأشعري قضاء الكوفة<sup>(٥)</sup>. وقد طبق هذا الفصل في ولايات عديدة كمصر والكوفة والبصرة، وجعل القضاء تابعين له مباشرة، يعينهم ويوجههم ويرأسهم ويرأسونه فيما أشكل عليهم، وكان يجيبهم ويبين لهم ما يجب سلوكه للوصول

(١) السيوطي ، تاريخ الخلفاء ص ٤٢ وقد أشار إليه - د/ محمد بن براك الفوزان - التنظيم القضائي للجند في المملكة العربية السعودية ص ٤٢ المرجع السابق.

(٢) د. محمد كرد علي ، الإدارة الإسلامية في عز العرب ص ٢٥، د. شوكت عليات، السلطة القضائية في الإسلامية ص ٢٥٥.

(٣) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ج ٢ - ٢٥٦٢.

(٤) د. خالد خليل الظاهر - أصول التنظيم الإداري الإسلامي المرجع السابق ص ١٦٢.

(٥) د. محمد حسين هيكل الفاروق عمر ج ١ ص ٢١٩. الطبعة (٥) دار المعارف بمصر .

(٦) الكاندهلوي: حياة الصحابة ج ٢ ص ١٠٠. وأورد الكاندهلوي أيضاً أن أبا بكر ﷺ : " أن الرجل إذا كان أميراً فتظالم الناس بينهم فلم يأخذ

لبعضهم من بعض انتقم الله منه " . نفس المرجع ص ٤٤.

(٧) الماوردي ، المرجع السابق ص ٧١-٧٢.



إلى الحكم السليم في الدعوى<sup>(١)</sup>.

إلا أنه يلاحظ أن جل الآثار التي وردت في محاسبة العمال، كانت من عهد عمر رضي الله عنه بحيث يمكن القول بأن الرقابة بلغت ذروتها في هذا العهد . كما يلاحظ أنه من هذه الآثار ما كان يقتصر على توجيه النظري بالخطب أو الرسائل التي كان يداوم على إرسالها للولاة والأمراء على البلدان والتي كانت بمثابة التعليمات الرئاسية واجبة التطبيق، وإشارته إلى ضرورة قيام الخليفة بمراقبة عماله بنفسه<sup>٢</sup>، باعتباره مسئولاً عن رعيته، أنفساً وأموالاً وأعراضاً<sup>٣</sup>، وتأكيد على عماله بألا يغلقوا أبوابهم دون حوائج المسلمين، وطلبه من الرعية أن يرفعوا مظالمهم من العمال والأمراء إليه<sup>٤</sup>. ومنها ما يتمثل في محاسبة العمال والأمراء وأصحاب النفوذ إذا وقع من أحدهم اعتداء على أحد الرعية، سواء ترتب على الاعتداء ضرر مادي أو معنوي. كما كان منها ما حرص به على أن يجعل من حساب نفسه وحساب أسرته المثل والقوة<sup>٥</sup>. ومنها استخدامه السياسة الشرعية في أحكامه<sup>٦</sup>.

ومن هنا ذهب البعض إلى أن هذه الآثار تدل على تصدي عمر للمظالم، وأنه بذلك وضع النواة الأولى لتنظيم محكمة المظالم<sup>٧</sup>، إلا أن الذي يبدو لي، أن هذه الآثار لا تثبت قيام "ولاية للمظالم" في عهد

(١) د. محمد بن براك الفوزان المرجع السابق ص ٤٢.

(٢) قال عمر: لئن عشت إن شاء الله لأسيرن في الرعية حولاً فأني أعلم أن للناس حوائج تقطع دوني أما عمالهم فلا يرفعونها إلى وأما هم فلا يصلون إلى . ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة ج ٣ ص ٧٩١، الكامل في التاريخ لابن الأثير مجلد ٢ ص ٤٥١، ابن الجوزي: مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ص ١١١، الكتاني: التراتيب الإدارية ج ١ ص ٢٦٧، أبو جعفر بن محمد بن جرير الطبري: تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك ٢٢٤ - ٣١٠ هـ ج ٤ ص ٢٠١-٢٠٢ دار المعارف بمصر، د. محمد حسين هيكل: الفاروق عمر ج ٢ ص ٢١٦ .

(٣) خطب ذات يوم فقال: "والذي بعث محمداً ﷺ بالحق لو أن جملاً هلك ضياعاً بشط القرات لخشيت أن يسلاني الله عنه" . ابن الأثير: الكامل في التاريخ مجلد ٢ ص ٤٥٢، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٢٠٢ - ٢٠٣، أبو نعيم: حلية الأولياء مجلد ١ ص ٥٣ (وفيه: ولو ماتت شاة).

(٤) كان إذا استعمل عاملاً كتب عليه كتاباً وأشهد عليه بألا يغلق بابه دون حاجات المسلمين: ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة ج ٣ ص ٧٦٦، ابن الجوزي: مناقب أمير المؤمنين ص ١١١، ١١٥، الكاندهلوي: حياة الصحابة ج ٢ ص ٥٩، السيوطي: تاريخ الخلفاء ص ١٤٦، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

٥- نظر إلى رجل أذنّب ذنباً فقتلوه بالدرّة فقال الرجل: يا عمر: إن كنت أحسنت فقد ظلمتني وإن كنت أسأت فما علمتني. فقال صدقت. فاستغفر الله لي واقتصر من عمر. مناقب أمير المؤمنين لابن الجوزي وقد سرد عدة وقائع وآثار ص ١٠٨ - ١١٠. وكان يحذر أمه ويقول: لا أعلمن أحداً وقع في شيء مما نهيت عنه إلا أضغمت له العقوبة. السيوطي: تاريخ الخلفاء ص ١٥٩. ابن الأثير: الكامل في التاريخ المجلد الثاني ص ٤٥٤، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٢٠٣ - ٢٠٨.

٦- وذلك أنه عندما أكره أحد قادة سراياه رجلاً على نزول النهر في يوم شديد البرد. ومات الرجل. عزل القائد وقال: لولا أن تكون سنة بعدي لأقنت منك لا تعمل لي عملاً أبداً. ابن الجوزي: مناقب أمير المؤمنين ص ١١٧، وقد وقف نفس الموقف وعارض أبا بكر في طلبه من رجل أن يستفيد منه، وكذلك وافق عمرو بن العاص على رأيه بإرضاء الرجل الذي ضربه أميره وتعيينه: الكاندهلوي: حياة الصحابة ج ٢ ص ٧٠، ٧٣.

٧- الكتاني: التراتيب الإدارية ج ١ ص ٢٣٧، د. محمد عبد القادر شيبه الحمد: الولاية القضائية ج ١ ص ٢٧١، د. سعيد الحكيم: الرقابة على أعمال الإدارة ص ٥٩٧، د. أحمد المومني: قضاء المظالم ص ٦٩، د. حمدي عبد المنعم: ديوان المظالم ص ٥٧.

عمر، بل - كما ذهب آخرون<sup>١</sup> - وهو ما أحبذه - أن تصدي عمر للوقائع المذكورة وغيرها إنما تم بالطريقة الإدارية التي اجتهد فيها دون أن يضطر إلى إنشاء ولاية للمظالم، ولا سيما إذا علم أن أغلب النظر في الشكاوى كان يتم في موسم الحج عند التقاء عمر بالناس فيه<sup>٢</sup>.

وعموماً فقد كانت شدة عمر ﷺ حاجزاً عن وقوع المظالم، ورغم ما نظر من وقائع، فلم تكن تستدع قيام ولاية للمظالم بشكلها التنظيمي المعروف .

ولما تولى عثمان ﷺ لم يتغير نظام الدولة عما كان عليه ، فقد اعتمد ﷺ ؛ ما كان عليه سلفه ؛ بل واستمر في تطوير القضاء، فكان أول من اتخذ للقضاء داراً بعد أن كان يعقد في المسجد ، وكان يتبع ويراقب عماله ، وكتب إليهم فإن الله أمر الأئمة أن يكونوا رعاة ، إلا وإن أعدل السيرة أن تنظروا في أمور المسلمين وفيما لهم وفيما عليهم فتعطوهم مالههم وتأخذوا ما عليهم ، ثم تنثوا بالذميين فتعطوهم الذي لهم وتأخذوهم بالذي عليهم<sup>(٣)</sup>.

وكان يجلس للقضاء بنفسه فينظر جميع المنازعات كما كان يستدعي الصحابة ليشاورهم فيما يجب إصداره من الحكم فيها، فإذا جاءه الخصمان ، دعا علياً وطلحة ونفراً من أصحاب النبي ﷺ ثم يقول لهما: تكلمما ثم يقبل على القوم فيقول ما تقولون ، فإن قالوا ما يوافق رأيه أمضاه وإلا نظر فيه فيما بعد<sup>(٤)</sup>. ومن ذلك ما كتبه إلى أهل الأمصار أن من ادعى شيئاً فليؤا فيه في الموسم يأخذ حقه حيث كان منه أو من عماله أو فليتصدقوا فإن الله يحب المتصدقين<sup>٥</sup>، كما سمع شكاوى ضد بعض ولاته فقال لهم : كفكفوا الناس وهبوا لهم حقوقهم واعتقروا لهم<sup>٦</sup>. وعزل أبا موسى الأشعري عندما تظلم منه رجل يدعى غيلان بن حرشة<sup>٧</sup>.

وهذا يدل على مدى اهتمام عثمان ﷺ بالقضاء وحسن اختياره لرجاله ، فيقضي بنفسه لكونه الخليفة ويولي من شاء من الولاة ويسند لهم مهمة القضاء أو يولي قضاة في الأقاليم.

وكان الخليفة الرابع على ابن أبي طالب ﷺ قوياً في الحكم وكان أحد الصحابة الذين استعان بهم الرسول ﷺ في القضاء ، وأوصاه بأن يختار للحكم بين الناس أفضل رعيك في نفسك ممن لا تضيق به

١- د. صابر دياب: ولاية المظالم ص ٤١ ، طاهر القاسمي: نظام الحكم ص ٥٥٨.

(٢) د. محمد عبد المعطي فرهود: ولاية المظالم ص ٩٣ .

(٣) د. محمد كرد علي ، الإدارة الإسلامية في عز العرب، مرجع سابق ص ٥٤.

(٤) د. محمد سلام مذكور، القضاء في الإسلام، ط ١ ص ٦٧.

(٥) الكامل في التاريخ لابن الأثير مجلد (٣) ص ٤٧.

(٦) د. محمد عبد القادر شبيرة الحمد: الولاية القضائية ج ١ ص ٣٧٢ - ٣٧٣.

(٧) د. أحمد المومني قضاء المظالم ص ٧٠، د. حمدي عبد المنعم: ديوان المظالم ص ٦٣، د. عبد الرزاق الفحل: ديوان المظالم ص ١٤٩، د. علي

عبد القادر: الوظيفة العامة ص ٦٧.

الأمر ولا تحركه الخصوم ولا يتمادى في الذلة ولا يحصر في الفئ إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع ولا تكفي بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقفهم في الشبهات ، وأخذهم بالحجج وأقلهم تبرماً في مراجعة الخصوم، وأصبرهم على كشف الأمور وأصرهم عند اتضاح الحكم ممن لا يزدريه المرء ولا يستمليه الأغراء وأولئك قليل<sup>(١)</sup>.

وحدث أن لجأ الإمام علي عليه السلام وهو خليفة إلى قاضي المظالم شريح مختصماً يهودياً في درعه التي فقدتها، ولم يأت بشاهدين، لذلك حكم قاضي المظالم لصالح اليهودي بملكه الدرع، ولكن اليهودي قال أشهد أنها للإمام علي وأن دينكم الحق ونطق الشهادة<sup>(٢)</sup>.

إلا أن المعروف أن الأمور لم تستقر في عهد علي عليه السلام وبدأ كان الناس لم تعد تكفهم زواج العظة، ولا تردعهم أحكام القضاء، حتى قيل لعلي : " ما بال المسلمين اختلفوا عليك، ولم يختلفوا على أبي بكر وعمر، فقال للسائل: لأن أبا بكر وعمر كانا والبين على مثلي وأنا اليوم وال على مثلك. يشير إلى وازع الدين<sup>٣٠</sup>.

كما انقسمت الدولة في عهده لعدم مبايعة أهل الشام له، ومع ذلك فإنه كان إذا عرضت له مخاصمة حكم فيها بحكم القضاء من خلال ما كان مشهوراً عنه من فراسة في الوصول إلى غوامض الأحكام ؛ ومع ذلك فهناك من ذهب إلى أنه عليه السلام أول من نظر في المظالم<sup>٣١</sup>، في حين ذهب آخرون وهو ما أؤيده إلى أنه عليه السلام استخدم أساليب السياسة الشرعية للوصول إلى غوامض الأحكام، فكان أول من سلك هذه الطريقة واستقل بها، ولم يخرج فيها إلى نظر المظالم المحض لاستغنائه عنه<sup>٣٢</sup>.

وعلى كل حال فإن النظر في المظالم سواء في دور اختلاطه بولاية القضاء أو في دور تخصصه لاحقاً بولاية مستقلة، كان قائماً منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم لإنصاف من يتظلم مما يلحق به ذوو النفوذ والسلطة من رجال الدولة من ضرر أثناء أداء أعمالهم أو بسببه قصداً أو خطأ<sup>(٣)</sup> ؛ إلا أنه يمكن تفسير ما قام به خالد بن الوليد في بني جذيمة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بأن ما حدث كان خطأ في التقدير ولا يعتبر من قبيل

(١) الشيخ محمد عبده ، نهج البلاغة ج ٢ ص ٦٦.

(٢) د. حندي عبد المنعم ، المرجع السابق ص ٦٦.

(٣) ابن خلدون : تاريخ البر ص ٣٧٤. د. محمد عبد المصطفى فرهود : ولاية المظالم ص ٩٢.

(٤) المقرئ في خطه ج ٣ ص ٣٧، د. سليمان الطماوي: المظالم الثلاث ص ٤٣٥، عمر بن الخطاب ص ٣٤٦، د. شوكت عليان: قضاء المظالم ص ٥٤.

(٥) الماوردي: الأحكام السلطانية ص ١٤٩، أبو يعلى: الأحكام السلطانية ص ٧٤.

(٦) د. أحمد سعيد المومني - قضاء المظالم، القضاء الإداري الإسلامي ١٤١١هـ - ١٩٩١.

المظالم التي تقوم عادة على استغلال النفوذ<sup>١</sup>. وكذلك ما فعله خالد في البطاح مقر مالك بن نويرة في عهد أبي بكر<sup>٢</sup>.

(١) كان رسول الله ﷺ قد بعث السرايا بعد الفتح حول مكة لدعوة الناس إلى الإسلام ولم يأمرهم بقتال ، وكان ممن بعث خالد بن الوليد ، بعثه داعياً ولم يبعثه مقاتلاً فنزل على الغميصاء - ماء من مياه جنيمة بن عامر بن عبد مناة بن كنانة - فقال لهم خالد : ضعوا السلاح فإن الناس قد أسلموا ، فوضعوا السلاح ، فأمر خالد بهم فكفوا ثم عرضهم على السيف ، فقتل منهم من قتل ، فلما انتهى الخبر إلى النبي ﷺ رفع يديه إلى السماء ثم قال : " اللهم أني أبرأ إليك مما صنع خالد " ثم أرسل علياً عليه السلام ومعه مال وأمره أن ينظر في أمرهم فودى لهم النماء والأموال حتى إنه ليدي ميلغه الكلب ، وبقي معه من المال فضلة فقال لهم علي : هل بقي لكم من مال أو دم لم يود . قالوا لا . قال : فإني أعطيتكم هذه البقية احتياطاً لرسول الله ﷺ فأخبره فقال : أصبت وأحسن . ثم إن خالد اعتذر وقال : إن عبد الله بن حذافة السهمي أمرني بذلك عن رسول الله ﷺ . انظر : ابن الأثير: الكامل في التاريخ المجلد الثاني ص ١٢٨ ، ابن كثير: البداية والنهاية مجلد (٢) ج ٤ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ ، الكاندهلوي: حياة الصحابة ج ٢ ص ٢٩٠ . د. محمد عبد المعطي فرهود ولاية المظالم ص ٩٦.

(٢) لما قدم خالد إلى البطاح - مقر مالك بن نويرة - بث السرايا وأمرهم بداعية الإسلام، وأن يأتيوه بكل من لم يجب، وإن امتنع أن يقتلوه ، وكان أبو بكر قد أوصاهم بأن يؤنثوا إذا نزلوا منزلاً، فإن أنث القوم فكفوا عنهم، وإن لم يؤنثوا فاقتلوا وانهبوا، وإن أجابوكم إلى داعية الإسلام فاسألوهم عن الزكاة فإن أقرروا فاقبلوا منهم، وإن أبوا فقاتلوهم، فلما اختلفوا أمر بهم فحبسوا في ليلة باردة لا يقوم لها شيء، فأمر خالد منادياً فنادى: " دافئوا أسراكم " وهي في لغة كنانة القتل، فظن القوم أنه أراد القتل - ولم يرد إلا النصف - فقتلهم . وسمع خالد الداعية فخرج وكف فرغوا منهم فقال : إذا أراد الله أمراً أصابه.. ومضى حتى أتى أبا بكر، فغضب أبو بكر حتى كلمه عمر فيه، فلم يرض إلا أن يرجع إليه فرجع إليه حتى قدم من المدينة. فقال عمر لأبي بكر: إن سيف خالد فيه رفق، وأكثر عليه في ذلك فقال : هية يا عمر : تأول فأخطأ. وقدم متمم بن نويرة على أبي بكر بدم أخيه ويسأله أن يرد عليهم سيهم فأمر أبو بكر برد السبي ، وودي مالكا من بيت المال، وبعد أن ودى مالك بن نويرة كتب إلى خالد أن يقدم عليه ففعل ودخل على أبي بكر، فأخبره الخبر واعتذر إليه فعذره. ابن الأثير: الكامل في التاريخ مجلد (٢) ص ٢١٧ - ٢١٨ . د. محمد عبد المعطي فرهود ولاية المظالم ص ٩٦.